توقفات العلامة الحلي في كتابه خلاصة الأقوال (دراسة تحليلية)

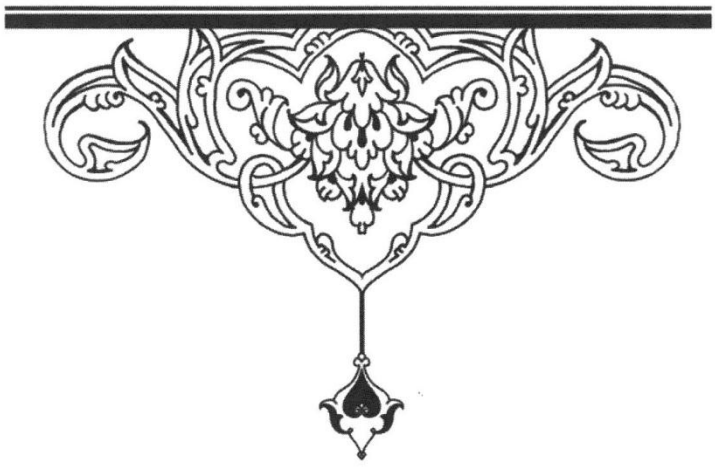

الباحث: حيدر كريم لهمود الشويلي
طالب في مرحلة الدكتوراه في كلية الإلهيات شهيد مطهري
في جامعة فردوسي/ مشهد

توقفات العلامة الحلي في كتابه خلاصة الأقوال (دراسة تحليلية)

الباحث: حيدر كريم لهمود الشويلي
طالب في مرحلة الدكتوراه في كلية الإلهيات شهيد مطهري في جامعة فردوسي/ مشهد

الخلاصة: إن السنة النبوية، والولية، هي المصدر الثاني من مصادر التشريع؛ ولهذا بذل العلماء جهودا مضنية مشكورة في مجال البحث عن السنة، سواء في مجال الحفظ على الصدور، والتدوين، وتمييز الأحاديث، ووضع القواعد لتمييز الصحيح من السقيم، وكان لعلم الرجال السهم الكبير في هذه الجهود؛ لأنه العلم الذي يعطي رؤية واضحة عن طريق المتن الواصل الينا وما هو حال رواته من الوثاقة وعدم الوثاقة الدقة والضبط وغيرها مما عني به هذا العلم.

يمثل العلامة الحلي منعطفا في تاريخ علم الرجال الإمامي إذ مع مشاريعه الرجالية وبالخصوص "خلاصة الأقوال" وضعت النواة الأولى لما عرف فيما بعد باسم " الفوائد الرجالية" أو "الكليات الرجالية" أو "قواعد علم الرجال" .

ومما يثير الإنتباه أن العلامة في هذا الكتاب لم يحكم على جميع الرواة بالوثاقة أو الضعف بل توقف عن الحكم في عدد منهم؛ وهذا السبب هو الذي دفعني لاختيار هذا الموضوع إذ ماهي الأسباب التي دعت العلامة الى التوقف وعدم اصدار الحكم؟ هل يمكن أن نستنبط من توقفاته قواعد عامة منضبطة أو لا؟ هذا ما سندرسه من هذا البحث إن شاء الله .

الكلمات المفتاحية : توقفات ، من المتوقفين ، العلامة الحلي .

Allama Al-Hilli's check points in his book "The Compendium of Sayings" (An Analytical Study)

Conclusion:

The Sunnah of the Prophet, and the Guardianship, is the second source of legislation; For this reason, scholars have made strenuous and commendable huge efforts in the field of researching the Sunnah, whether in the field of memorizing the texts, transcribing, distinguishing hadiths, and laying down rules to distinguish the correct from the incorrect. The knowledge of " Al-Rijal" had a great sharing in these efforts; Because it is the science that gives a clear vision through the text that reaches us, and what is the state of its narrators of reliability and unreliability, accuracy and precision, and other things that are meant by this science.

Allama Al-Hilli represents a turning point in the history of Imami Rijal, as with his masculine projects, and in particular the "Summary of Sayings", the first nucleus of what was later known as "Al-Fu'ad Al-Rijal" or "Al-Rijal generally " or "The Rules of Al rijal Science" was laid.

It is interesting to note that the mark in this book did not judge all the narrators as trustworthy or weak, but rather stopped judging a number of them; This is the reason that makes me to choose this topic, as what were the reasons that called the mark to stopping and not issue a ruling? Can we deduce from his pauses general disciplined rules or not? This is what we will study from this research, God willing..

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ..

وبعد... اتفق الباحثون والكتاب المشتغلون في علم تدوين الحديث النبوي على أن بواكير التدوين المنظم للحديث النبوي كانت بداية القرن الثاني الهجري، ولم يكن هناك تدوين للحديث قبل ذلك بل كان المنع عن تودين الحديث هو السائد. نعم توجد

جهود فردية في كتابة الحديث ترجع الى زمن الرسول، ولكنها ليست ظاهرة منتشرة، وعليه فإن القرن الثاني والثالث الهجري قد شهدا تطورا ملحوظا في تدوين الحديث النبوي بالخصوص بعد أن تبنت السلطة مسألة تدوين الحديث ونشره.

صاحب هذا التطور في كتابة الحديث النبوي عدداً من المشاكل الجانبية شأنه في هذا شأن أي ظاهرة أخرى تنشأ حديثاً، فكثر الدس والوضع والإسرائيليات والموضوعات؛ لنصرة أشخاص ولنشر فضائل أشخاص وغيرها من المشاكل الكثيرة التي دفعت المشتغلين بالحديث للعمل على إيجاد ضوابط ومعايير ليتم من خلالها تمييز سقيم الحديث من صحيحه، والثابت من المجعول، وليس هذا فقط بل إن نشأة الفرق الإسلامية وتطورها وتوسع المسائل الفقهية ووجود الأحاديث المتعارضة كل هذه المشاكل تنبىء أن لا بد من ضوابط من خلالها يتم اخذ أو طرح الحديث . يرى المتتبع إن علماء المسلمين اشتغلوا في تنقية الأحاديث من جهتين : جهة المتن، وجهة السند فحاكموا المتون وعرضوها على الكتاب الكريم فأخذوا ما يوافق الكتاب وتركوا المخالف كما فعل الإمام مالك في (الموطأ)، ولكن في الحقيقة هذه القواعد المتنية لم تكن منضبطة تماما فما يراه البعض مخالف للكتاب يراه الآخر موافق خصوصاً بعد أن انتشرت ظاهرة تأويل النصوص بما يخدم آراء ومعتقدات كل فرقة ومذهب، ولهذا نرى أن علماء المسلمين ركزوا جهودهم ناحية السند لأن قواعد السند شبه منضبطة، نعم لم يكن هذا العلم بالجديد بل إن بواكيره كانت قد بدأت منذ النص الأول للقرن الأول، وأول بذرة له هو ما ورد عن امير المؤمنين علي عليه السلام في الحديث المروي عن سليم بن قيس الهلالي عندما سأله عن أقسام الرواة فصنفهم الى اربعة أصناف المنافق، والواهم، وغير الضابط، والثقة الضابط الحافظ [١]، ولكن هذا العلم كان مجرد موارد متفرقة غير منضبطة في قواعد وقد ذكر السيد الصدر أن أول من ألف فيه هو (أبو محمد عبد الله بن جبلة الكناني)[٢]، ثم توالت التأليفات حتى ظهر في القرن الثاني والثالث الهجريين ما أطلق عليه الدكتور الفضلي (علم اسماء الرجال) ويقصد به المادة الموجودة في الكتب الرجالية المتقدمة حيث اعتبر أن مادة هذا العلم هي أساس مادة (علم الرجال)، وهكذا حتى قعدت القواعد وانضبط هذا

العلم تحت كليات في القرن السابع الهجري مع ابن طاووس الحلي والعلامة الحلي وأضرابهما .

عرف علم الرجال بأنه: (ما وضع لتشخيص رواة الحديث ذاتا ووصفا، مدحا وقدحا)[٣] وعرف أيضا: (علم يبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث اتصافه بشرائط قبول الخبر من عدمه)[٤] .

ولأن أنسب التعاريف هو ما كان مبينا لحقيقة الشيء، مشتملا على الجنس والفصل القريبين كما يعبر المناطقة، ولأن حقيقة كل علم عبارة عن موضوعاته، ومحمولاته، والنسبة بينهما، فيجب أن تراعى هذه ألأمور الثلاثة .

إن موضوع علم الرجال هو الرواة، ومحموله أحوالهم وأوصافهم، ناسب أن يعرف بأنه: (العلم الباحث عن أحوال الرواة وأوصافهم من حيث الرواية)[٥] .

في هذا البحث سأسلط الضوء على مسألة مهمة وهي أن العلامة الحلي في كتابه (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) قد ذكر أسماء رواة ولكنه لم يعط فيهم رأيه وتوقف في الحكم عليهم من حيث الاعتماد وعدم الاعتماد ولذه سأركز دراستي هذه على هذا الجانب من كتاب الخلاصة .

مشكلة البحث : توقف العلامة الحلي في بعض الرواية ولم يبدي فيهم رأيا باتا في وثاقتهم أو عدم وثاقتهم ولكن هذه التوقفات لم تنضبط تحت قواعد وخطوط عامة تندرج تحتها .

أهداف البحث : يهدف البحث الى ضبط هذه التوقفات تحت قواعد تسهل للباحث الوصول اليها واستكشافها .

فرضية البحث : لم تكن توقفات العلامة الحلي اعتباطية وعشوائية بل هناك قواعد محددة إذا توفرت في شخصية من الشخصيات فإن العلامة يتوقف في الحكم عليها .

تقسيم البحث : قمت بتقسيم البحث الى مبحثين: تناولت في المبحث الأول طرفا من حياة العلامة الحلي وتراثه الرجالي، أما المبحث الثاني فقد خصصته لذكر توقفات العلامة الحلي حيث قمت بإدراج كل مورد تحت قاعدة عامة ينضبط تحتها .

المبحث الأول : ذكر طرف من حياة العلامة الحلي وتراثه الرجالي

لا أريد أن أسهب كثير في ذكر الحياة الشخصية للعلامة الحلي _ رحمه الله تعالى _ لأنه العلامة على الإطلاق، وبلا منازع فهو الغني عن الإطراء ولو أردنا ذكر ترجمة له لاحتجنا الى رسالة كاملة، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله . ولهذا سأقتصر على ذكر شوارد عامة عن حياته، وأركز البحث في هذا المبحث على تراثه الرجالي تاركا من اراد التوسع الى محله[٦] فيستقيم المبحث على مطلبين هما :

المطلب الأول : حياته (قدس سره)

هو الحسن بن يوسف بن على بن مطهر الحلى المعروف بالعلامة[٧] وقد ترجم لنفسه في خلاصته إذ قال : "حسن بن يوسف بن علي بن المطهر بالميم المضمومة والطاء غير المعجمة والهاء المشددة والراء، أبو منصور الحلي مولدا ومسكنا ، مصنف هذا الكتاب..."[٨].

ولد العلامة شهر رمضان المبارك سنة (٦٤٨هـ)، توفي في مدينة الحلّة التي ينسب اليها في شهر محرّم الحرام سنة (٧٢٦هـ)، ونقل جثمانه إلى النجف الأَشرف، فدفن في حجرة عن يمين الداخل إلى الحرم العلوي المشرف من جهة الشمال، وقبره ظاهر[٩] .

قال عنه معاصره ابن داود الحلي : "شيخ الطائفة، وعلامة وقته، وصاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف انتهت رئاسة الامامية إليه في المعقول والمنقول..."[١٠] .

وذكره السيد مصطفى التفرشي ثم ذكر فيه كلام ابن داود المتقدم وقال: "ويخطر ببالي أن لا أصفه، إذ لا يسع كتابي هذا علومه وتصانيفه وفضائله ومحامده... له أكثر من سبعين كتابا"[١١] .

وذكره الحر العاملي قائلا : "فاضل عالم علامة العلماء، محقق مدقق ثقة ثقة فقيه محدث متكلم ماهر جليل القدر عظيم الشأن رفيع المنزلة، لا نظير له في الفنون والعلوم العقليات والنقليات، وفضائله ومحاسنه أكثر من أن تحصى"[١٢] .

وأطراه بحر العلوم في فوائده أيما إطراء إذ يقول فيه : "علامة العالم، وفخر نوع بني آدم، أعظم العلماء شأنا، وأعلاهم برهانا، سحاب الفضل الهاطل، وبحر العلم الذي ليس له ساحل، جمع من العلوم ما تفرق في جميع الناس، وأحاط من الفنون بما لا

يحيط به القياس مروج المذهب والشريعة في المائة السابعة، ورئيس علماء الشيعة من غير مدافعة، صنف في كل علم كتبا، وآتاه الله من كل شيء سببا. أما الفقه، فهو أبو عذره، وخواض بحره..."[١٣].

ونكتفي بهذا القدر في من ذكره – رحمه الله تعالى – لنتعرف على شيء من تراثه الرجالي ومصنفاته في هذا الباب .

المطلب الثاني : التراث الرجالي للعلامة الحلي

ترك العلامة إرثا ضخما في شتى مجالات المعرفة فكتب في الفقه اثنا عشر كتابا بين مطولات ومتوسطات ومختصرات وبرع فيه بل ويعتبر أبو عذره، أما في علم أصول الفقه فقد فاق فيه وترك فيه (النهاية) و (التهذيب)، وبرع في الحكمة العقلية، وألف في علم أصول الدين، وعلم الكلام، فللعلامة رحمه الله تآليف كثيرة، بمادتها غزيرة، حتى بلغ عدّ السيد الأمين لها في (أعيان الشيعة) أكثر من مئة كتاب[١٤] حتى ذكر عنه أنه كان يصنّف وهو راكب[١٥] .

وفي هذه العجالة سنقتصر على ذكر ما تركه لنا من تراث بخصوص موضوع بحثنا ألا وهو ميدان علم الرجال وقد ترك في هذا المجال اربعة مصنفات وهي :

أولا: تلخيص فهرست الشيخ الطوسي

وقد لخصه بحذف الكتب والأسانيد[١٦] .

ثانيا: كشف المقال في معرفة الرجال

وهو ما يطلق عليه مؤلفه اسم (الكتاب الكبير) وهذا الكتاب للأسف مفقود ولم يصل الينا منه غير اسمه، ويبدوا أن هذا الكتب هو اكبر كتب العلامة الرجالية فهو أشبه ما يكون بموسوعة رجالية ضخمة ذكر فيها تحقيقاته الرجالية وكثيرا ما يحيل اليه المؤلف ، وقد ذكره في مقدمة كتابيه الآخرين حيث ذكر في مقدمة إيضاح الاشتباه : "مثبت في هذه الاوراق تحقيق أسماء جماعة من رواتنا وإيضاحها على وجه الايجاز والاختصار، ولم نطل الكتاب باستقصاء أحوال الرجال، ولا ذكرنا تعديلهم وجرحهم، إذ جعلنا ذلك موكولا إلى كتابنا الكبير.."[١٧]، وذكر محتوى هذا الكتاب في الخلاصة إذ يقول في مقدمتها : "ولم نذكر كل مصنفات الرواة ولا طولنا في نقل سيرتهم، اذ جعلنا ذلك موكولا إلى كتابنا الكبير المسمى بـ (كشف المقال في معرفه الرجال) فإنا

ذكرنا فيه كلما نقل عن الرواة والمصنفين، مما وصل الينا عن المتقدمين، وذكرنا أحوال المتأخرين والمعاصرين فمن أراد الاستقصاء فعليه به، فانه كاف في بابه."[١٨].

ثالثا : إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة

وهو (في ضبط تراجم الرجال على ترتيب حروف أوائل الأسماء ببيان الحروف المركبة منها أسماؤهم وأسماء آبائهم وبلادهم وذكر حركات تلك الحروف فرغ منه في التاسع عشر من شهر ذي القعدة سنة (٧٠٧هـ))[١٩] .

لم يكن هدف المؤلف في هذا الكتاب بيان حال الراوي من حيث الجرح والتعديل والوثاقة وعدمها بل كان الدف الأساس منه هو ضبط اسماء الرجال وما وقع فيها من اشتباهات أو أخطاء في الاسم أو النسب يقول في المقدمة : " اني مثبت في هذه الاوراق تحقيق أسماء جماعة من رواتنا وإيضاحها على وجه الايجاز والاختصار، ولم نطل الكتاب باستقصاء أحوال الرجال، ولا ذكرنا تعديلهم وجرحهم، إذ جعلنا ذلك موكولا إلى كتابنا الكبير..."[٢٠] .

إن هذه الخطوة التي قام بها العلامة والتي لم يسبقه اليها أحد من علماء المذهب وتصديه لهكذا نوع من التأليف يعكس لنا الجو الذي كان يعيشه هذا الجيل مع مصادر الرجال ، والنسخ الواصلة اليهم ، والطريقة التي يتم بها تداول الاسماء، وقد استنتج بعض الباحثين من هذا الجهد الذي قدمه العلامة الحلي في هذا السفر العظيم حال النسخ الواصلة حيث كانت مضطربة وفيها أخطاء بينة وهذا ما دفع العلامة الى القيام بهذه الخطوة لحفظ التراث من الضياع والتشويه[٢١] ، فإذن هكذا خطوة ما هي إلا انكاس طبيعي وتعبير عن الواقع التاريخي الطبيعي في قضايا النقل وتناقل النسخ .

وهذا الكتاب لم يرتب ترتيبا أبجديا على جميع الحروف بل اقتصر على الحرف الأول فقط مما حدى ببعض العلماء الى إجراء ترتيب عليه كعمل الفيض الكاشاني الذي أسماه (نضد الإيضاح) والسيد جعفر الخوانساري حيث رتبه على الطريقة المتعارف عليها على الترتيب الأبجدي وأسماه (تتميم الإفصاح في ترتيب الإيضاح).

رابعا : خلاصة الأقوال في معرفة الرجال

وهذا الكتاب هو الكتاب الرابع للعلامة في باب علم الرجال وقد ذكر في مقدمة الكتاب السبب ذي دفعه الى تأليف هذا الكتاب يقول _ قدس سره _ : "فإن العلم بحال الرواة من اساس الاحكام الشرعية، وعليه تبنى القواعد السمعية، يجب على كل مجتهد معرفته وعلمه، ولا يسوغ له تركه وجهله، اذ اكثر الاحكام تستفاد من الاخبار النبوية والروايات عن الائمة المهدية عليهم افضل الصلات واكرم التحيات، فلا بد من معرفة الطريق اليهم، حيث روى مشايخنا رحمهم الله عن الثقة وغيره، ومن يعمل بروايته ومن لا يجوز الاعتماد على نقله. فدعانا ذلك إلى تصنيف مختصر في بيان حال رواة ومن يعتمد عليه، ومن تترك روايته، مع ان مشايخنا السابقين رضوان الله عليهم أجمعين صنفوا كتبا متعددة في هذا الفن، إلا ان بعضهم طول غاية التطويل مع اجمال الحال فيما نقله، وبعضهم اختصر غاية الاختصار، ولم يسلك أحد النهج الذي سلكناه في هذا الكتاب .."[٢٢] .

قسم العلامة كتابه هذا الى قسمين :

الأول : عنونه بـ (فيمن اعتمد على روايته أو ترجح عندي قبول قوله) : وذكر في هذا القسم كل من يعتمد هو على قوله ويقبل روايته وقد بلغ عدد من أدرجهم فيه (١٢٢ شخصا).

الثاني : (فيمن تركت روايته أو توقفت فيه) : وأدرج فيه كل من لا يعتمد هو روايته وإن كان ممدوحاً كما أدرج فيه المجهولين ومن توقف فيهم وهم محل دراستنا هذه وقد بلغ تعداد من أدرجهم في هذا القسم (٥١٠ أشخاص) .

وقد رتب العلامة أبواب الكتاب داخل كل قسم من القسمين السابقين على الترتيب الأبجدي ثم ذكر تحت كل حرف مجموعة من الأبواب ذكر فيها أبرز الأسماء في الحرف وأضاف نهاية كل قسم باب الكنى .

احتوى هذا الكتاب في طياته على خلاصة نظريات العلامة في الرجال والتي شكلت الأساس في تكوين الكليات الرجالية[٢٣]، حتى أصبح هذا الكتاب من أهم المصادر التي يرجع اليها في القواعد والكليات الرجالية . وبهذا المقدار ننهي حديثنا في هذا الباب .

المبحث الثاني : توقفات العلامة الحلي في كتاب خلاصة الأقوال

ذكرنا سابقاً إن العلامة الحلي في كتاب (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) قد توقف في عدد من الأسماء ولم يبد فيها رأيا بل صرح بالتوقف فيها وعدم الحكم لأسباب عديدة سيأتي ذكرها بالتفصيل وقد عبر العلامة عن هذه التوقفات بمصطلحات وهي : (أتوقف فيه ، نحن فيه من المتوقفين ، فيه توقف، وعندي توقف فيما يرويه) هذه العبارات وغيرها استخدمها العلامة في كلماته للدلالة على توقفه في الراوي وعدم البت في أمره، والسؤال المطروح هنا ماهي العوامل والأسباب التي دعت العلامة لهذا الأمر ؟ وهل يمكن ضبطها تحت قواعد عامة أو لا ؟ هذا ما سنبحثه في هذا الموضع من البحث حيث سنتعرف في هذا المبحث على أهم الأسباب التي دعت العلامة للتوقف في هذه الموارد :

أولا: إذا لم يرد في الراوي طعن ولا تعديل

من المواضع التي توقف فيها العلامة عن إصدار حكم في حق الراوي وبالتالي التوقف في قبول رواياته هي عندما لم يجد فيما بين يديه من المعطيات جرح ولا قدح في حق الراوي ومثال ذلك :

١. زيد النرسي و وزيد الزراد : لهما أصلان من الصول الأربعمئة فبعد أن نقل كلام الشيخ الطوسي وابن الغضائري حول أصليهما وصحة نسبة الأصلين لهما علق العلامة بقوله : " والذي قاله الشيخ عن ابن بابويه وابن الغضائري لا يدل على طعن في الرجلين، فان كان توقف ففي رواية الكتابين. ولما لم اجد لأصحابنا تعديلا لهما ولا طعنا فيهما، توقفت عن قبول روايتهما" [خلاصة الأقوال: ٣٤٧] .

٢. سفيان بن مصعب العبدي. قال أبو عمرو: في اشعاره ما يدل على انه كان من الطيارة، وروى ان ابا عبد الله (عليه السلام) قال: علموا اولادكم شعره، ونحو ذلك من طريقين ضعيفين، ولم يثبت عندي عدالة الرجل ولا جرحه، فنحن فيه من المتوقفين [خلاصة الأقوال: ٣٤٥] .

٣. الفضل بن الحارث. روى الكشي ان الفضل هذا تعجب من شق ثياب ابي محمد (عليه السلام) بعد موت الإمام الهادي (عليه السلام) ومن شدة اللون والأدمة، وإشفاقه عليه عليه السلام ، وانه رأى في النوم ابا محمد (عليه السلام) يقول: (اللون

الذي تعجبت منه اختبار من الله تعالى لخلقه.... واعلم ان كلامنا في النوم مثل كلامنا في اليقظة). وعلق الكشي على هذا الحديث بقوله: هذا الحديث يدل على ان الفضل مؤتمن في القول[٢٤] أما العلامة الحلي فلم يقبل بما فهمه الكشي من الحديث فقال : " وليس في الحديث عندي دلالة على مدح أو جرح، فنحن في روايته من المتوقفين " [خلاصة الأقوال: ٣٨٦].

٤. كثير بن طارق: من ولد قنبر مولى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال النجاشي: انه روى عن زيد وغيره له كتاب[٢٥] ، وعلق عليه العلامة بعد ان وضعه في القسم الثاني من الكتاب وهم الذين ضعفهم أو توقف بروايتهم : "وهذا لا يوجب جرحا ولا تعديلا" [خلاصة الأقوال: ٣٩١].

٥. عمران بن عبد الله القمي : نقل العلامة من الكشي روايتين فيه: الأولى عن حماد الباب: ان الصادق عليه السلام بره وبشه. وقال: هذا من أهل بيت المختار[٢٦]، والثانية عن أبان بن عمارة: ان الصادق عليه السلام قال: عنه: هذا نجيب من قوم نجباء، يعني أهل قم[٢٧]، ثم قال الكشي: قال الحسين: عرضت هذين الحديثين على أحمد بن حمزة؟ فقال لا اعرفهما ولا احفظ من رواهما[٢٨] . ثم قال العلامة: " فالتوقف لازم ولا يثبت عندي بهذين الحديثين، تعديل المشار اليه مع ما ذكرت، بل هما من المرجحات" [خلاصة الأقوال : ٣٨٦] .

فهذه الموارد تدل دلالة واضحة على أن المورد الذي لم يجد العلامة فيه مدح ولا قدح في الراوي فإنه يتوقف في قبول روايته .

ثانيا : إذا تعارضت المعطيات الرجالية في الراوي

من الواضح إنه أذا ورد في حق راو من الرواة جرح أو تعديل فإن لكل واحد منهما أثره، ولكن الكلام هنا إذا تعارض الجرح والتعديل في نفس الراوي فعدله قوم وضعفه آخرون فماذا نعمل في هذه الحال؟ انقسم علماء الرجال الى أقوال عدها العلامة المامقاني منها:

١. يقدم الجرح على التعديل مطلقا، سواء أمكن الجمع بينهما أو لم يمكن، وهذا رأي جمهور العلماء .

٢. يقدم التعديل على الجرح مطلقا، وهذا القول نقله العلامة الماماقاني ولم يذكر من تبناه من العلماء.

٣. إذا أمكن الجمع بينهما بحيث لا يلزم تكذيب احدهما يجمع بينهما ويعمل بكليهما .

٤. إذا لم يمكن الجمع بينهما يتوقف بهما بدون ترجيح وهو محكي عن شيخ الطائفة الطوسي[٢٩] .

فالعلامة الحلي يتوقف في البت في أمر الرواة عندما تتعارض المعلومات حول هذا الراوي بين ذام ومادح أو طاعن أو معدل ومن هذه الموارد التي توقف العلامة فيها بسبب تعارض المعطيات الرجالية هي :

١. احمد بن الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران مولى علي بن الحسين عليه السلام أبو جعفر الأهوازي الملقب دندان، روى عن جميع شيوخ أبيه إلا عن حماد بن عيسى فيما زعم أصحابنا القميون و ذكروا أنه غال و حديثه يعرف و ينكر[٣٠] . قال ابن الغضائري: وحديثه فيما رأيته سالم[٣١] . ولهذا توقف العلامة الحلي في قبول روايته فبعد أن نقل كلام الطوسي وابن الغضائري علق بقوله : " والذي اعتمد عليه التوقف فيما يرويه" [خلاصة الأقوال: ٣٢٠].

٢. جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى بن سابور: قال فيه النجاشي: " كان ضعيفا في الحديث، ثم قال: قال احمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعا ويروي عن المجاهيل، وسمعنا من قال كان ايضا فاسد المذهب والرواية[٣٢] وكذلك ضعفه ابن الغضائري بقوله : " انه كان كذابا متروك الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه"[٣٣]، أما شيخ الطائفة الطوسي فقد حكى توثيقه واصفا إياه بالوثاقة قال : " كوفي ثقة، ويضعفه قوم "[٣٤]، ولهذا التعارض في المعطيات نرى العلامة قد توقف في أمره حيث قال: " فعندي في حديثه توقف، ولا اعمل بروايته " [خلاصة الأقوال: ٣٣٠].

٣. زكريا أبو يحيى (كوكب الدم): ضعفه ابن الغضائري حيث وصفه : " ضعيف، روى عن أبي عبد الله عليه السلام "[٣٥]، أما الكشي فقد مدحه وروى ما يستفاد منه مدحه أيضا: " كان شيخا من الاخيار. قال العبيدي: أخبرني الحسن بن على بن

يقطين: أنه كان يعرفه أيام أبيه له فضل ودين"[٣٦]، ولأجل هذا التعارض علق العلامة عليه بعد إيراد اسمه: " فان يكن هذا تعين الوقف فيه، لمعارضة قول ابن الغضائري لمدح الكشي " [خلاصة الأقوال: ٣٤٩] .

٤. صالح بن ابي حماد أبو الخير الرازي: قال النجاشي: " وكان امره ملتبسا، يعرف وينكر"[٣٧]، وضعفه ابن الغضائري[٣٨] وروى الكشي في مدحه قال علي بن محمد القتيبى، سمعت الفضل بن شاذان، يقول في أبى الخير: وهو صالح بن سلمة أبى حماد الرازى كما كني، وقال علي: كان أبو محمد الفضل يرتضيه ويمدحه[٣٩]، ولأجل هذا حكم العلامة بالتوقف فيه " والمعتمد عندي التوقف فيه، لتردد النجاشي وتضعيف ابن الغضائري له" [خلاصة الأقوال: ٣٥٩] .

٥. محمد بن اورمة: ومحمد هذا تعارضت فيه أقوال الرجاليين تعارض عجيب، فالشيخ الطوسي وصف رواياته بالتخليط[٤٠]، والشيخ الصدوق قال: "طعن عليه بالغلو"[٤١]، وبين النجاشي من وصفه بالغلو حيث قال: "ذكره القميون وغمزوا عليه ورموه بالغلو، حتى دس عليه من يفتك به، فوجدوه يصلي من اول الليل الى اخره عدة ليال، فتوقفوا عنه"[٤٢]، ونقل عن بعض الأصحاب والظاهر أن المراد منها هو ابن الغضائري كما سيأتيك كلامه "انه رأى توقيع ابي الحسن الثالث (عليه السلام) الى اهل قم في معناه وبراءته مما قذف به، قال: وكتبه صحاح كلها الا كتابا ينسب إليه من ترجمته تفسير الباطن، فانه مختلط"[٤٣]، وأما ابن الغضائري فبعد أن نقل اتهام القميين له قال: "انه اتهمه القميون بالغلو، وحديثه نقي لا فساد فيه، ولم ار فيه شيئا ينسب إليه تضطرب فيه النفس الا اوراقا في تفسير الباطن وما يليق بحديثه، واظنها موضوعة عليه، ورأيت كتابا خرج من ابي الحسن علي بن محمد (عليهما السلام) الى القميين في براءته مما قذف به، وحسن عقيدته، وقرب منزلته"[٤٤]، واطرادا على القاعدة المذكورة فليس للعلامة هنا إلا التوقف فيه بعد كل هذا التعارض قال في مذيل كلامه: " والذي اراه التوقف في روايته" [خلاصة الأقوال: ٣٩٧] .

٦. محمد بن مصادف: ذكره ابن الغضائري في موضعين من كتابه فوثقه مرة[٤٥]، وضعفه أخرى[٤٦]، ونقل ابن داود هذين الموضعين من كلام ابن الغضائري ولم يبد فيه رأيا[٤٧]، ولكنه وثقه في موضع آخر عند ذكر أبيه قال: "مصادف مولى أبي

عبد الله عليه السلام ليس بشيء وابنه محمد ثقة"[٤٨]، وقد رجع السيد علي أصغر الجابلقي أن هذا التوثيق من ابن داود راجع الى توثيق ابن الغضائري المتقدم[٤٩]، ولهذا توقف فيه العلامة فقال فيه: "والاولى عندي التوقف فيه" [خلاصة الأقوال: ٤٠٤].

٧. ابان بن ابي عياش: تابعي، روى عن انس بن مالك، وروى أيضا عن علي بن الحسين (عليهما السلام)، قال عنه ابن الغضائري : "ضعيف، لا يلتفت إليه، وينسب اصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه"[٥٠]، وضعفه الشيخ أيضا: " فيروز تابعي ضعيف"[٥١]، ونقل العلامة الحلي عن كتاب الرجال للعقيقي عبارة تدل على مدحه وهي قوله_ أي العقيقي_: " كان شيخا متعبدا له نور يعلوه" [خلاصة الأقوال: ٣٢٥]، فحكم العلامة بالتوقف في أمره " والاقوى عندي التوقف فيما يرويه لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف، وكذا قال شيخنا الطوسي رحمه الله في كتاب الرجال قال: انه ضعيف" [خلاصة الأقوال: ٣٢٥] .

ولكن هنا يجب التنبيه على أمر وهو إن هذه القواعد عادة ما تكون في باب النظريات أما في مجال التطبيق فالأمر مختلف جدا، باختلاف شخصية الراوي والعوامل الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في الحكم على الراوي كشهرته وعدد أحاديثه وإكثار الثقات من الرواية عنه وغيرها من العوامل الأخرى فالأمر مختلف من راو الى آخر .

ثالثا : إذا صرح احد المتقدمين بأنه من الغلاة أو يروي المناكير

يعتبر حكم المتقدمين من أبرز الإمارات التي يستنبط منها التعديل والتجريح، وعندما تطلق لفظة (المتقدمين) في علم الرجال فالمقصود منها: أصحاب الأصول الرجالية الخمسة المتقدمة ومن تقدم عنهم الى زمن وفاة الشيخ الطوسي سنة (٤٦٠هـ) قال السيد الخوئي: " ومما تثبت به الوثاقة أو الحسن أن ينص على ذلك أحد الاعلام، كالبرقي، وابن قولويه، والكشي، والصدوق، والمفيد، والنجاشي، والشيخ وأضرابهم" [٥٢]، فالعلامة الحلي يعتبر من المتأخرين بالنسبة الى هؤلاء الأعلام، وهو كسائر علماء الطائفة المتأخرين كان يعمل بتوثيقاتهم وتضعيفاتهم ولكنه توقف في موارد منها :

١. جعفر بن معروف: أبو الفضل السمرقندي، من شيوخ العياشي ويروي عنه كثيرا، قال عنه ابن الغضائري: " كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه يعرف تارة وينكر اخرى"[

[٥٣]، ولهذا توقف العلامة في قبول روايته حيث صرح بأن "الوجه عندي التوقف في روايته" [خلاصة الأقوال: ٣٣١].

٢. محمد بن بحر: من اهل سجستان، وكان متكلما، وعالما بالأخبار فقيها، له نحو من خمسمائة مصنف ورسالة[٥٤]، قال ابن الغضائري: " انه ضعيف، في مذهبه ارتفاع" [٥٥]، وقد حكم النجاشي بسلامة حديثه بعد أن أنكر على من اتهمه بالارتفاع قال: " قال بعض اصحابنا: انه كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه قريب من السلامة، قال: ولا ادري من اين قال ذلك" [٥٦]، فتوقف العلامة في حديثه لهذه العلة قال " والذي اراه التوقف في حديثه" [خلاصة الأقوال: ٣٩٦] .

٣. نفيع بن الحارث: روى عن ابي برزة نضلة بن ابي عبد الله الاسلمي، وروى عن ابي جعفر (عليه السلام)، وقد توقف العلامة في قبول روايته [خلاصة الأقوال: ٤١٣] اعتمادا على قول ابن الغضائري فيه بأنه "في حديثه مناكير، والذي اراه التوقف في حديثه ويجوز ان يخرج شاهدا"[٥٧] .

4. أحمد بن عمر الحلال: قال الشيخ: "كوفى انماطي ثقة ردي الاصل"[٥٨]، ولهذا توقف العلامة في قبول روايته قال : "وعندي توقف في قبول روايته لقوله هذا" [خلاصة الأقوال: ٦٢].

٥. الحسين بن يزيد بن محمد بن عبد الملك النوفلي: كان أديبا شاعرا، سكن الري ومات بها، ونقل النجاشي أن قوم من القميين قالوا إنه غلا في آخر عمره ، ثم ذكر أنه لم ير له رواية تدل على غلوه[٥٩]، وبالرغم من نفي النجاشي نسبة الغلو إلا أن العلامة تمسك بنقل القميين قال: " واما عندي في روايته توقف لمجرد ما نقله عن القميين وعدم الظفر بتعديل الاصحاب له" [خلاصة الأقوال: ٣٣٩].

رابعا: إذا وردت في حقه رواية قادحة ولو لم يصح سندها

إذا نص الإمام المعصوم (عليه السلام) على وثاقة راو من الرواة فحينئذ لا إشكال في ثبوت وثاقة هذا الراوي، ويستوي في هذا الأمر الجرح والتعديل، فلا فرق بينهما، وهذا من أوضح الطرق لبيان حال الراوي ويفيد القطع[٦٠]، ولا تنطبق عليها شروط التعدد وغير ذلك[٦١]، ولكن العلماء اشترطوا لكي تقبل الراوية الجارحة أو المعدلة بشرطين:

الأول: أن يثبت بالعلم الوجداني كأن نسمع نحن من الإمام وهو غير متحقق في زماننا، أو أن تصل الينا بسند معتبر[٦٢] .

الثاني: أن لا يكون الراوي لها عن الإمام المعصوم نفس الراوي المراد توثيقه لأن هذا من الدور[٦٣] .

وفي مقابل هذين الشرطين ذهب المحدث النوري _ رحمه الله تعالى_ الى كفاية الظن الحاصل من الرواية حتى ولو كانت ضعيفة السند فهذا الظن كاف في التوثيق وقد صرح بهذا عند ترجمته لعمران بن عبد الله القمي، قال: "روى الكشي خبرين، فيهما مدح عظيم، لا يضر ضعف سندهما بعد حصول الظن منهما"[٦٤]، وقد نوقش هذا الرأي بمناقشات كثيرة لا نخوض فيها بل نحيل القاريء الى أهم من جمعها[٦٥]، وأما العلامة ففي بعض المواضع يظهر منه أنه يتوقف فيمن رويت بحقه رواية قادحة ولو ضعف إسنادها ولكنه لا يقبل بالرواية الضعيفة في التوثيق ومن الأمثلة على ذلك :

١. اسماعيل بن عمار: روى الكشي محمد بن مسعود، قال: حدثني محمد بن نصير، قال: حدثني محمد ابن عيسى، عن زياد القندي، قال، كان أبوعبدالله عليه السلام اذا رأي اسحاق بن عمار واسماعيل بن عمار، قال: وقد يجمعهما لاقوام، يعني الدنيا والاخرة[٦٦]، فالعلامة وإن صرح بكون طريق الحديث فيه ضعف فقوى التوقف في روايته حتى تثبت عدالته [خلاصة الأقوال: ٣١٧]، وحتى لا يظن القاريء أن ضعف هذا الطريق مفروغ منه لا بد أن نشير الى أن عدد من علماء الرجال قووا سند الرواية، وأفتوا بحسن اسماعيل هذا. وممن صرح بهذا السيد الخوئي _قدس سره_ قال: "الظاهر أن الرجل من الحسان، لرواية الكشي، فانها واضحة الدلالة، وقوية السند.."[٦٧] .

٢. احمد بن سابق: روى الكشي عن محمد بن عبدالله بن مهران، قال: حدثني سليمان بن جعفر الجعفري، قال: كتب أبو الحسن الرضا عليه السلام إلى يحيى بن أبي عمران وأصحابه قال، وقرأ يحيى بن أبي عمران الكتاب، فاذا فيه: عافانا الله واياكم انظروا أحمد بن سابق لعنه الله الأعثم الأشج واحذوره[٦٨]، وعلى الرغم من تصريح العلامة بكون السند غير معلوم الصحة [خلاصة الأقوال: ٣٢٣]، بل إن

السيد الخوئي صرح بأن السند ضعيف جدا[٦٩]، ومع هذا قال: "الوجه عندي التوقف فيما يرويه" [خلاصة الأقوال: ٣٢٢] .

٣. احمد بن حماد المروزي: قال العلامة: "روى عنه الكشي اشياء ردية تدل على ترك العمل بروايته، وقد ذكرته في الكتاب الكبير، والاولى عندي التوقف فيما يرويه" [خلاصة الأقوال: ٣٢٣].

٤. حفص بن ميمون: . روى الكشي عن حنان بن سدير، عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال: اني لانفس على اجساد اصليت معه – يعني ابا الخطاب – النار ثم ذكر ابن الاشيم قال: كان يأتيني هو وصاحبه وحفص بن ميمون، ويسألوني فأخبرهم بالحق، ويخرجون من عندي الى ابي الخطاب، فيخبرهم بخلاف قولي، فيأخذون بقوله ويذرون قولي[٧٠]، وبالرغم من أن الرواية منقولة عن حنان بن سدير وحنان توقف في أمره العلامة كما سيأتي في الأمر الخامس من الأمور التي يتوقف فيها عن قبول رواية الراوي، إلا أنه توقف في رواية حفص بن ميمون لرواية حنان حيث قال : " وفي هذا الطريق حنان، وهو واقفي، الا انه ثقة، والوجه عندي التوقف عن روايته" [خلاصة الأقوال: ٣٤١] ، وهنا يجب أن أنبه الى أن العلامة نقل الرواية بلفظ (اني لانفس على اجساد اصيبت معه – يعني ابا الخطاب – ثم ذكر ابن الاشيم) بدلاً من النص الذي نقلناه من الكشي ولعله من التصحيف أو اشتباه النساخ .

٥. عبد الله بن الحارث: روى الكشي عن بريد العجلي، عن ابي عبد الله (عليه السلام): ان قوله تعالى: { هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ } [الشعراء : ٢٢١ و ٢٢٢]، نزلت في سبعة نفر عبد الله احدهم[٧١]، ورغم تصريح العلامة بضعف طريق الرواية إلا إنه وعلى العادة المعهودة توقف في روايته مصرحا: " وهذا الطريق وان لم تثبت عندي عدالته، لكنه يوجب التوقف في قبول روايته" [خلاصة الأقوال: ٣٧١].

٦. كليب بن معاوية الصيداوي: روى الكشي عن حسين بن مختار عن أبي اسامة: ان الصادق عليه السلام ترحم عليه. وعن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن كليب بن معاوية عن أبي عبدالله عليه السلام.... وذكر ما يشهد بصحة عقيدته[٧٢] . وقد توقف العلامة فيه لضعف الأول لأن فيه واقفي والثاني يعتبر شهادة لنفسه قال

رحمه الله : "وفي الاول حسين بن المختار واقفي، والثاني شهادة لنفسه، فنحن في تعديله من المتوقفين" [خلاصة الأقوال: ٣٣٢] .

خامسا : إذا كان الراوي غير إمامي

يطلق الإمامية على الحديث الذي رواته، أو أحد رواته غير إمامي شرط أن يكونوا ثقاتاً مصطلح الحديث الموثق، وتعريفه عندهم (هو ما رواه من نص الأصحاب على وثاقته مع فساد عقيدته)(٧٣)، ولكن يؤخذ على هذا التعريف إن بعض المخالفين أُحرِزت وثاقتهم من غير نص من الأصحاب أمثال بني فضَّال، وابن عقدة الزيدي، وقد تسالم الفقهاء على العمل بروايات من هكذا حالهم ولذا فالأولى أن يقال: (هو ما رواه من ثبتت وثاقته عندنا مع فساد عقيدته)(٧٤).

نقل السيد حسن الصدر في نهايته عن المحقق الثاني قوله: "وممن عملت الطائفة _ الإمامية_ برواياتهم من السنة: حفص بن غياث، وغياث بن كلوب، ونوح بن دراج السكوني.

ومن الفطحية: عبد الله بن بكير، وعمار الساباطي، وسعد بن عبد الله الأشعري.

ومن الواقفية: سماعة بن مهران، وعلي بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى.

ومن الغلاة: أبو الخطاب بن محمد بن أبي عذافر.

لما علموا من حالهم من أنهم موصوفون بما ذكرنا"(٧٥) .

واشترطوا للعمل بالحديث الموثق شرطين أحدهما: عدم وجود معارض لخبره بطريق موثوق، والآخر: عد إعراض جمهور الإمامية عن مضمون الخبر كأن أفتوا على خلافيه (٧٦) .

وأما العلامة الحلي _رحمه الله تعالى_ فقد كان له موقف آخر من روايات غير الإمامية فقد توقف في أسماء عديدة تسالمت الإمامية على توثيقهم وذلك لعدم إماميتهم كما سيتبين لك ذلك من خلال الأمثلة :

١. اسحاق بن عمار بن حيان: أبو يعقوب الصيرفي، روى عن الصادق (عليه السلام) والكاظم (عليه السلام)، شيخ من أصحابنا ثقة، واصله معتمد هكذا قال عنه النجاشي(٧٧)، وكذا وثقه الشيخ الطوسي(٧٨) إلا أنه ذكر أنه كان فطحياً(٧٩)؛ ولفطحيته توقف العلامة في قبول روايته قال: " والاولى عندي التوقف فيما ينفرد به"

[خلاصة الأقوال: ٣١٧] ، وهنا ينبغي التنبيه على إن النجاشي لم يذكر كونه فطحيا بل وصفه بأنه من شيوخ أصحابنا وإنه في بيت كبير من الشيعة [٨٠] .

٢. احمد بن الحسن بن اسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار: أبو عبد الله، روى عن الرضا عليه السلام، قال عنه الطوسي: صحيح الحديث سليم[٨١]، ونقل النجاشي عن الكشي أنه كان واقفا، ثم قال: وهو على كل حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه[٨٢]، ومع هذا توقف فيه العلامة في خلاصته [خلاصة الأقوال: ٣١٩]؛ لأنه من الواقفية[٨٣] .

٣. احمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن فضال: أبو عبد الله وقيل أبو الحسين قال عنه النجاشي: يقال إنه كان فطحيا، وكان ثقة في الحديث[٨٤]، وكذا قال الطوسي: إنه كان فطحيا غير أنه ثقة في الحديث[٨٥]، وكذلك رغم اشتهار وثاقته بين الرجاليين إلا أن العلامة توقف فيه؛ لأنه فطحي [خلاصة الأقوال: ٣٢١].

٤. حنان بن سدير: أبو الفضل الصيرفي، من اصحاب الكاظم (عليه السلام)، ذكر الشيخ الطوسي أنه كان واقفيا[٨٦]، وقال عنه في الفهرست: انه ثقة[٨٧]؛ ولذا توقف العلامة في روايته [خلاصة الأقوال: ٣٤٢].

٥.عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي: روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام، ثم وقف على أبي الحسن، قال النجاشي فيه : كان ثقة ثقة عينا، يلقب كراما[٨٨]، وذكر الشيخ إنه كان واقفيا خبيث[٨٩]، وكذلك ذكر الكشي إنه كان واقفيا[٩٠]، وقال ابن الغضائري: ان الواقفة تدعيه، والغلاة تروي عنه كثيرا[٩١]، ولذا توقف العلامة في رواياته [خلاصة الأقوال: ٣٨١] .

والأمثلة في هذا الباب كثيرة جدا نكتفي بهذا القدر منها .

النتائج :

أولا: مثل العلامة الحلي منعطفا في مسيرة علم الرجال الإمامي، وخصوصا في كتابه " خلاصة الأقوال"، حيث يعتبر أول من وضع قواعد تأسيسية لعلم الرجال، ويظهر ذلك من النظرة الأولى لكتاب الخلاصة، وتقسيمه الجديد الى من يعتمد على روايتهم ومن لا يعتمد .

ثانيا: لم يبد العلامة الحلي رأيا قاطعا في جميع الرواة بل إنه توقف في عدد منهم وذلك لأسباب منها: كون الراوي غير إمامي، أو إن لم يرد فيه مدح ولا جرح، أو إذا تعارضت المعطيات الرجالية ولم يستطع [٩٢]الجمع أو الترجيح بينها، وغيرها من القواعد التي مرت عليك سالفاً .

ثالثا: إن هذه القواعد ليست مطردة دائما في جميع الرواة بل هي حالة غالبة تقريبا، وذلك لأنها تتأثر بعد من العوامل منها: شهرة الراوي، أو سلامة أحاديثه، أو اعتماد الطائفة على أحاديثه وغيرها، وهنا يجب أن لا يفوتني أن أنبه الى قضية مهمة جدا في تراث العلامة الحلي ألا وهي "التناقضات" الموجودة في تراثه والتي توقع الباحث في حيرة كما يعبر البستاني في مقدمة كتاب "نهاية المطلب" فتارة تراه يرد رواية لأن روايها عمار الساباطي أو سماعة لأن الأول فطحي والثاني واقفي وفي موضع يقبل رواياتهم، كما إنه يرفض راويات البترية في مواضع ويقبلها في أخرى وهذا الأمر كثير وشائع في تراثه _ رحمه الله_ وهذا سبب اساس جعل من تلك القواعد قواعد غير مطردة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام محمد وآله الطاهرين.

الهوامش:

(*) طالب في مرحلة الدكتوراه في كلية الإلهيات شهيد مطهري في جامعة فردوسي/ مشهد

(١) الكليني ، محمد بن يعقوب ، الكافي ، ج١ ، ص ٨٣ .

(٢) الصدر ، حسن ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ، ص ٢٣٣.

(٣) علي كني ، توضيح المقال في علم الرجال ، ص٣١.

(٤) المامقاني ، عبد الله ، تنقيح المقال في علم الرجال ، ج١ ، ص ١٧٣.

(٥) الداوري ، مسلم ، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق ، ج١ ، ص٢٣.

(٦) محمود البستاني ، مقدمة كتاب منتهى المطلب في تحقيق المذهب ، التحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الاسلامية،، ايران مشهد، ج١ ، ص٥-٧٧.

(٧) الخاقاني ، علي ، رجال الخاقاني ، ص٩.

(٨) الحلي ، الحسن بن يوسف ، خلاصة الأقوال ، ص ١٠٩.

(٩) موسوعة أصحاب الفقهاء لمجموعة من الباحثين ، ج١٢ ، ص١٧١.

(١٠) ابن داود الحلي ، رجال ابن داود ، ص١١٩.

(١١) التفرشي ، مصطفى ، نقد الرجال ، ص١٠٠.

(١٢) الحر العاملي ، محمد بن الحسن ، أمل الآمل ، ج٢ ، ص ٥٨.

(١٣) بحر العلوم ،محمد المهدي ، الفوائد الرجالية ، ج٢ ، ٢٥٣.

(١٤) العلامة الأميني ، محسن ، أعيان الشيعة ، ج٤ ، ص ٩٥.

(١٥) الصفدي ، صلاح الدين ، الوافي بالوفيات ، ج١٢ ، ص .

(١٦) الفضلي ، عبد الهادي ، اصول علم الرجال ، ص٦٩.

(١٧) العلامة الحلي ، الحسن بن يوسف ، ايضاح الاشتباه في اسماء الرجال ، ص٧٧.

(١٨) السابق ، ص٤٤.

(١٩) الطهراني ، محسن ، الذريعة الى تصانيف الشيعة ،ج٢ ، ص ٤٩٣.

(٢٠) العلامة الحلي ، الحسن بن يوسف ، خلاصة الأقوال في معرفه الرجال ، ص٤٤.

(٢١) حب الله ، حيدر ، مدخل الى موسوعة الحديث النبوي عند الإمامية ، ص ٢٨٩.

(٢٢) الحلي ، الحسن بن يوسف ، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ، ص٤٣.

(٢٣) حب الله ، حيدر ، دروس تمهيدية في تاريخ علم الرجال ، ص ١٩٤ الى ٢٢٧.

(٢٤) الكشي ، أبو عمرو ، اختيار معرفة الرجال ، ج٢ ، ص٨٤٣.

(٢٥) النجاشي ، أبو العباس ، رجال النجاشي ، ص٣١٨.
(٢٦) الكشي ، أبو عمرو ، اختيار معرفة الرجال ، ج٢ ، ص٢٦٣.
(٢٧) السابق ، ج٢ ، ص٢٦٣.
(٢٨) السابق ، ج٢ ، ص٢٦٤.
(٢٩) المامقاني ، عبد الله ، مقباس الهداية في علم الدراية ، ج٢ ، ص١١١.
(٣٠) الطوسي ، محمد بن الحسن ، الفهرست ، ص٦٥.
(٣١) ابن الغضائري ، احمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص٤١.
(٣٢) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص١٢٣.
(٣٣) ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص٤٨.
(٣٤) الطوسي ، محمد بن الحسن ، رجال الطوسي ، ص٤١٨.
(٣٥) ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص٦٢.
(٣٦) الكشي ، أبو عمرو ، رجال الكشي ، ج٢ ، ص ٨٦٥.
(٣٧) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص ١٩٩.
(٣٨) ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص٧٠.
(٣٩) الكشي ، أبو عمرو ، رجال الكشي ، ج٢ ، ص ص٦١٢.
(٤٠) الطوسي ، محمد بن الحسن ، الفهرست ، ص٢٢٠.
(٤١) السابق ، ص٢٢٠.
(٤٢) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص ١٩٩.
(٤٣) السابق ، رجال النجاشي ، ص ١٩٩.
(٤٤) ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص٧٠.
(٤٥) السابق ، ص١١٥.
(٤٦) السابق ، ص٩١.
(٤٧) ابن داود ، الحسن بن علي ، رجال ابن داود ، ص ٢٧٥.
(٤٨) السابق ، ص ٢٧٥.
(٤٩) الجابلقي ، علي أصغر، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال ، ج٢ ، ص ٩٨.
(٥٠) ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص٣٦.
(٥١) الطوسي ، محمد بن الحسن ، رجال الطوسي ، ص١٠٩.

(٥٢) الخوئي ، أبو القاسم ، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ، ج١ ، ص٥٥.

(٥٣) ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص٤٧.

(٥٤) الطوسي ، محمد بن الحسن ، رجال الطوسي ، ص١٠٢.

(٥٥) ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص٩٨.

(٥٦) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص ١٩٩.

(٥٧) ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص١١٦.

(٥٨) الطوسي ، محمد بن الحسن ، رجال الطوسي ، ص٣٦٩.

(٥٩) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص ٣٩.

(٦٠) السبحاني ، جعفر ، كليات علم الرجال ، ص١٥١.

(٦١) محسني ، آصف ، بحوث في علم الرجال ، ص ٣٦؛ الخوئي ، أبو القاسم ، معجم رجال الحديث ، ج١ ، ص٣٩؛ حب الله ، حيدر ، منطق النقد السندي ، ج٢ ، ص ٢١١ .

(٦٢) العاملي ، معين حسن ، السوانح العاملية ، ص٢٣٠.

(٦٣) الأيرواني ، باقر ، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية ، ص١١٢.

(٦٤) النوري، حسين ، خاتمة مستدرك الوسائل ، ج٨ ، ص٢٧١.

(٦٥) حب الله ، حيدر ، منطق النقد السندي ، ج٢ ، ص٢١٤ ؛ العاملي ، معين حسن ، السوانح العاملية ، ص ٢٣١.

(٦٦) الكشي ، أبو عمرو ، رجال الكشي ، ج٢ ، ص٧٠٥.

(٦٧) الخوئي ، أبو القاسم ، معجم رجال الحديث ، ج٤ ، ص ٥٠.

(٦٨) الكشي ، أبو عمرو ، رجال الكشي ، ج٢ ، ص٨٢٨.

(٦٩) الخوئي ، أبو القاسم ، معجم رجال الحديث ، ج٢ ، ص ٩٣.

(٧٠) الكشي ، أبو عمرو ، رجال الكشي ، ج٢ ، ص٦٣٥.

(٧١) السابق ، ج٢ ، ص٥٧٧.

(٧٢) السابق ، ج٢ ، ص٤٩١.

(٧٣) العاملي ، حسين بن عبد الصمد ، وصول الأخيار الى أصول الأخبار ، ص ١٤١ ؛ الصدر ، حسن ، نهاية الدراية ، ٢٦٤ ؛ المامقاني ، عبد الله ، مقباس الهداية ، ج١ ، ص١٦٨ ؛ الشهيد الثاني ، زين الدين بن علي ، الرعاية في علم الدراية ، ص ٨٤.

(٧٤) العاملي ، معين حسن ، السوانح العاملية ، ص٢٠٧.

(٧٥) الصدر ، حسن ، نهاية الدراية ، ص ٢٦٥.

(٧٦) الطوسي ، محمد بن الحسن ، العدة في أصول الفقه ، ج١ ، ص٣٧٩.

(٧٧) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص ٧٢.

(٧٨) الطوسي ، محمد بن الحسن ، الفهرست ، ص٥٤.

(٧٩) الفطحية : وهم القائلون بإمامة الأئمة الإثني عشر مع (عبد الله بن الأفطح بن الإمام الصادق عليه السلام) يجعلونه بين الإمام الصدق والكاظم عليهما السلام وقد كان افطح الرأس وقيل: أفطح الرجلين.

(٨٠) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص ٧٢.

(٨١) الطوسي ، محمد بن الحسن ، الفهرست ، ص٦٥.

(٨٢) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص ٧٥.

(٨٣) وهم الذين وقفوا على الإمام الكاظم عليه السلام بزعم أنه الإمام القائم عجل الله فرجه.

(٨٤) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص ٨٥.

(٨٥) الطوسي ، محمد بن الحسن ، الفهرست ، ص٦٧.

(٨٦) الطوسي ، محمد بن الحسن ، رجال الطوسي ، ص٣٣٤.

(٨٧) النجاشي ، أحمد بن العباس ، الفهرست ، ص ١١٩.

(٨٨) النجاشي ، أحمد بن العباس ، رجال النجاشي ، ص ٢٤٤.

(٨٩) الطوسي ، محمد بن الحسن ، رجال الطوسي ، ص٣٣٩.

(٩٠) الكشي ، أبو عمرو ، رجال الكشي ، ج٢ ، ص٨٣٠.

(٩١) ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين ، الضعفاء ، ص١١٤.

المصادر :

١. ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، رجال ابن الغضائري ، تحقيق السيد محمد رضا الجلالي، دار الحديث، قم، ط١، ١٤٢٢ هـ .

٢. ابن داود الحلي، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي، كتاب الرجال المعروف برجال أبي داود، تحقيق وتقديم محمد صادق آل بحر العلوم ، منشورات المطبعة الحيدرية ، النجف الأشرف ، ١٩٧٢م .

٣. الأيرواني، باقر، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ٢٠١٤م.

٤. بحر العلوم، السيد محمد المهدي بحر العلوم الطبابائي، الفوائد الرجالة، حققه وعلق عليه محمد صادق بحر العلوم و حسين بحر العلوم، نشر مكتبة الصادق، مطبعة آفتاب، طهران، ط١، ١٣٦٣هـ .

٥. التفرشي، مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي، نقد الرجال، مؤسسة ال البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم المقدسة، ط١، ١٤١٨هـ .

٦. الجابلقي، علي أصغر، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، تحقيق السيد مهدي الرجائي، نشر مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، ١٤١٠هـ.

٧. حب الله، حيدر، دروس تمهيدية في تاريخ علم الرجال، دار الفقه الإسلامي، ط١، ٢٠١٢م.

٨. حب الله، حيدر، منطق النقد السندي، مؤسسة الإنتشار العربي، ببيروت، ٢٠١٧م.

٩. الحر العاملي، محمد بن الحسن بن علي الحر العاملي، أمل الآمل، تحقيق أحمد الحسيني، مطبعة نمونة، قم المقدسة، ١٣٦٢هـ ش .

١٠. الحلي ، العلامة أبي منصور الحسن بن يوسف المطهر الأسدي ، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ، تحقيق الشيخ جواد القيومي ، مؤسسة نشر الفقاهة ، قم المقدسة ، ط ٤ ، ١٤٣١هـ .

١١. الخوئي ، زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي ، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية ، النجف الأشرف .

١٢. الداوري، مسلم، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، تصحيح حسن العبودي، مؤسسة الرافد للمطبوعات، ط٤، ٢٠١٢م.

١٣. السبحاني، جعفر، كليات علم الرجال، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١٣، ١٤٣٧هـ.
١٤. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي، الرعاية في علم الدراية، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ط٢، ١٤٠٨هـ.
١٥. الصدر، حسن، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، مؤسسة الأعلمي، بيروت،ط١، ٢٠١٦م.
١٦. الصدر، حسن، نهاية الدراية، تحقيق ماجد الغرباوي، مطبعة اعتماد.
١٧. الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، الوافي بالوفيات ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ٢٠٠٠م.
١٨. الطهراني ، محمد محسن بن علي اكبر الطهراني ، الذريعة الى تصانيف الشيعة ، دار الأضواء ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
١٩. الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، الفهرست ، تحقيق الشيخ جواد القيومي ، المكتبة المرتضوية ، النجف الأشرف.
٢٠. الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي شيخ الطائفة ، اختيار معرفة الرجال = رجال الكشي ، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم ، ط١ .
٢١. الطوسي ، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، رجال الطوسي ، تحقيق الشيخ جواد القيومي الأصفهاني ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم ، ط٥ ، ١٤٣٠هـ .
٢٢. العاملي، حسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار الى أصول الأخبار، تحقيق جعفر المجاهدي – عبد الله الرسولي، العتبة الحسينية المقدسة، ط١، ٢٠١٥.
٢٣. العاملي، معين حسن، السوانح العاملية في تنقيح القواعد الرجالية، قم، ١٤٢٦هـ.
٢٤. الحلي، العلامة أبي منصور الحسن بن يوسف المطهر الأسدي، إيضاح الإشتباه في أسماء الرواة، تحقيق الشيخ محمد الحسون، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة الى جماعة المدرسين في قم .
٢٥. الحلي، العلامة أبي منصور الحسن بن يوسف المطهر الأسدي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، قم المقدسة، ط ٤، ١٤٣١هـ .

٢٦. الفضلي، عبد الهادي، اصول علم الرجال، مركز الغدير، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.
٢٧. الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، الكافي، صححه وعلق عليه علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٨٨هـ ش .
٢٨. المامقاني، الشيخ عبد الله المامقاني، تنقيح المقال في علم الرجال، تحقيق واستدراك الشيخ محيي الدين المامقاني ـ والشيخ محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم المقدسة، ط١ ، ١٤٣٤هـ .
٢٩. المامقاني، الشيخ عبد الله المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق محمد رضا المامقاني، ١٤٣٥هـ.
٣٠. محسني، آصف، بحوث في علم الرجال، مركز المصطفى العالمي، ط٥، ١٤٣٢هـ.
٣١. النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ٢٠١٠م .
٣٢. النوري، خاتمة المحدثين الميرزا حسين بن محمد تقي بن علي محمد بن تقي النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م .